المشكاة
مجلة علمية محكّمة
العدد الرابع - 2006

# ابن خلدون والمذهب المالكي

د. نجم الدّين الهنتاتي
المعهد الأعلى للحضارة الإسلاميّة
جامعة الزّيتونة (تونس)

## المقدّمــة :

منذ الثلاثينات من القرن الماضي، بادر ه. أ. ر. جيب بالشك في صحة القول بأن ابن خلدون (ت 1406/808) يمثل الموضوعية المتحررة من سلطة الدين [1]؛ وهو أمر ساهم في ظهور تيارين في الدراسات حول الفكر الخلدوني : تيار يؤكد العقلانية فيه المستقلة عن الدين، وتيار يرى أنه لا يمكن فهم ذلك الفكر إذا عزلناه عن إطاره الديني [2]. وتدخل دراستنا هذه ضمن التيار الثاني.

فقد اهتمت بعض الدراسات بعلاقة ابن خلدون بالتصوف لاسيما عند نشر كتابه **شفاء السائل** [3]، كما اهتمت أخرى بعلاقة ابن خلدون

(1) H.A.R. Gibb, "The Islamic Background of Ibn Khaldûn's Political Theory", dans *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, T. VII, 1933-35, pp 23-31.

(2) Eric Chaumont, "La Voie du soufisme selon Ibn Khaldûn, présentation et traduction du prologue et du premier chapitre du Shifâ' al-Sâ'il", dans *Revue philosophique de Louvain*, T 87, no 74, Mai 1989, pp 264-300, pp 264-265.

(3) اختلف الباحثون في صحة نسبة هذا الكتاب إلى ابن خلدون، رغم أن جلهم قبلوا بها مثل إيريك شومان، وريني بيريز، وعبد الرحمان بدوي، ومحمد الطالبي، وأبو يعرب المرزوقي، وغيرهم.

بعلم الكلام [4]. فيما ظلت الدراسات حول علاقته بالمذهب المالكي في حاجة إلى مزيد التدقيق، رغم أن البعض من الباحثين حاولوا التعرض لذلك ؛ كان ذلك بصفة عرضية وفي إطار دراسات أشمل تهم خاصة التطور المذهبي بالعالم الإسلامي.

سنحاول من خلال دراستنا أن نجيب عن التساؤلات التالية : ما هو مدى حضور الإمام مالك بن أنس (ت 799/179) في مؤلفات ابن خلدون ؟ هل يمكن اعتبار هذا العالم فقيها مالكيا ؟ ما هي علاقته بعلماء المالكية، وكيف قيم مؤلفاتهم ؟ ثم ما هي خصائص المذهب المالكي في نظر ابن خلدون، وكيف فسر انتشاره في الغرب الإسلامي ؟

## 1 - الإمام مالك وانتشار مذهبه بالغرب الإسلامي

### أ - الإمام مالك

في **المقدمة** التي تم تأليفها بالجزائر حوالي سنة 1377/779، تميز حديث ابن خلدون حول مالك بالإيجاز والموضوعية: فهو يصفه بعالم المدينة، وإمام دار الهجرة [5]، مع تأكيد على أن الشافعي هو إمام لا يقل شأنا عن مالك، فقد قال : "وإمام أهل الحجاز مالك بن أنس، والشافعي من بعده" [6].

وفي كتاب **التعريف** الذي ألفه ابن خلدون في آخر حياته بمصر، نلاحظ أن المؤلف توسع كثيرا في الإطراء على مالك، وهو في هذا الجانب يذكرنا كثيرا بطريقة أصحاب كتب المناقب التي تم تأليفها في مالك. وقد ورد ذلك الإطراء خاصة ضمن خطبتين افتتاحيتين لبعض

---

(4) انظر مثلا مقداد عرفة منسية، "ملاحظات حول علم الكلام في مقدمة ابن خلدون"، في **دراسات عربية**، عدد 11 - 12، سبتمبر - أكتوبر 1997 ؛ منى أحمد أبو زيد، **الفكر الكلامي عند ابن خلدون**، بيروت، 1997.

(5) ابن خلدون، **المقدمة**، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1983، ص 280، 284. انظر أيضا ص 285 حيث اكتفى بالقول "وأما مالك رحمه الله".

(6) **المقدمة**، ص 284.

الدروس التي ألقاها أمام طلبته بمصر. فمالك هو "شيخ أهل الحجاز في الحديث والفقه غير منازع" [7]، وهو الذي "حمل الشريعة وبينها، وحرر مقاصدها الشريفة وعينها... وهو مقبس أنوار النبوة من مشكاتها المبينة" [8]. وهو الذي ارتحل إليه من الأمصار من لا يحصى كثرة، لاسيما أن حديث ضرب أكباد الإبل لطلب العلم يعنيه هو بالذات، فأخذ عنه الجم الغفير من العلماء الأعلام: الأوزاعي، وسفيان الثوري، والشافعي [9]. وبهذه الطريقة ينزل الشافعي من رتبة الإمام إلى رتبة التلميذ الذي أخذ عن مالك، هذا إلى جانب أنه يثق بصفة مطلقة في روايته للحديث [10].

فبقدر ما كان ابن خلدون في **المقدمة**، وعند حديثه حول مالك، موضوعيا، بقدر ما كان في **التعريف** ممجدا له، بل يبدو لنا أنه تحول إلى داعية للمذهب المالكي بمصر. هذا التطور يعود طبعا إلى اختلاف المقام [11]، وربما أيضا إلى تقدم السن. فقد ألف ابن خلدون **التعريف** في آخر عمره، وهي فترة يقوى فيها الشعور الديني. ومن ناحية أخرى، كان للتنافس بين المذهبين المالكي والشافعي بمصر آنذاك دور في هذا التطور. فتعيين ابن خلدون مدرسا للمالكية وقاضي قضاتها يدخل في إطار سياسة السلطان الظاهر برقوق وخلفه الرامية إلى إضعاف المذهب

(7) ابن خلدون، **التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا**، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، القاهرة، 1951/1370، ص 297.

(8) **التعريف**، ص 288.

(9) **التعريف**، ص 299.

(10) قال الشافعي : "إذا جاءك الأثر، فمالك النجم" (التعريف، ص 301). ويذكر ابن خلدون أيضا (ص 299) أن مالكا جلس للفتيا في مسجد المدينة وهو يناهز العشرين، وهو خبر تنقصه الدقة بما أن القاضي عياض ذكر أن مالكا جلس للفتيا وهو في السابعة عشر من عمره (**ترتيب المدارك**، تحقيق أحمد بكير محمود، بيروت، طرابلس، 1967/1387، ج. 1، ص 126).

(11) مدح ابن خلدون ورد في إطار خطب افتتاحية لبعض الدروس.

الشافعي الذي كان نفوذه متعاظما بالبلاد، وإعادة الاعتبار إلى المذهب المالكي وكذلك المذهب الحنفي. فأصل حكام مصر آنذاك، وهم المماليك، من الأتراك، هؤلاء الذين ينتحلون المذهب الحنفي.

ومن جهته، استنتج محجوب بن ميلاد من خلال مدح ابن خلدون لمالك مدى "الإعجاب الصادق المطلق" الذي يكنه له. وقد فسر تلك الظاهرة بالانسجام العقلي والروحي الكامل الذي كان بين الرجلين، على أساس أن الإمام يؤكد في مذهبه المصالح المرسلة، وهو أصل يتماشى ونظرية ابن خلدون حول مقتضيات الحياة الاجتماعية وأكيد مصالحها [12].

## ب - أسباب انتشار المذهب المالكي

ذكر ابن خلدون في **المقدمة** أن أهل المغرب والأندلس اختصوا بمذهب مالك "وإن كان يوجد في غيرهم" [13]. أما في **التعريف**، فقد ذكر أن مالكا هو "المقلد المتبوع لأهل الأمصار وخصوصا أهل المغرب" [14]. فالمذهب المالكي إلى عهد ابن خلدون، كان مسيطرا بالغرب الإسلامي، وهو منتشر أيضا بمناطق من غرب إفريقيا، مع حضور محدود جدا بمصر خاصة.

من جهة أخرى، نسب ابن خلدون بث المذهب المالكي بالأندلس إلى عبد الملك بن حبيب (ت 852/238) [15]، متناسيا في ذلك دور طبقة

---

(12) محجوب بن ميلاد، "مكانة ابن خلدون في تاريخ الفكر الإسلامي"، في **الحياة الثقافية**، عدد 9، ماي - جوان 1980، ص 111 - 125، ص 117 - 118. لاحظ أيضا مقداد منسية أن موقف ابن خلدون من قصور العقل عن إدراك حقائق الشرع ووجوب السكوت والتفويض، يبقى أقرب إلى موقف مالك وأحمد بن حنبل من موقف أبي الحسن الأشعري ("ملاحظات"، ص 74).

(13) **المقدمة**، ص 285.

(14) **التعريف**، ص 297.

(15) **المقدمة**، ص 285.

تلاميذ مالك الأندلسيين، وعلى رأسهم يحيى بن يحيى الليثي (ت 848/234)[16].

وقد فسر انتشار ذلك المذهب بالغرب الإسلامي بعاملين: عامل جغرافي يخص طريق الرحلة، بما أن المدينة، مهد المذهب المالكي، تقع على طريق الحجيج المغاربة، وهو تفسير كان أشار إليه ابن حوقل منذ القرن 4 هـ / 10 م؛ وعامل حضاري - اجتماعي يتعلق بتماثل البيئة بين الغرب الإسلامي والحجاز: نعني البداوة، وهذا يعني أن المذهب المالكي هو مذهب البداوة.

وقد تميز موقف الباحثين المعاصرين من هذا التفسير بالتنوع، إذ منهم من اكتفى بذكره كما ورد أي قبوله دون نقاش مثل أحمد تيمور وأنخل جنثالث بالنثيا، ومنهم من حاول تقييمه مثل هادي روجي إدريس، ومحمد الطالبي، ومحمد أبو زهرة، وأحمد بكير محمود، وسعد غراب، ومؤلف هذه الدراسة[17].

## 2 - خصائص المذهب المالكي

يتميز المذهب المالكي حسب ابن خلدون بخصائص أربعة وهي: هو مذهب البداوة، وغير متطور، ومتنوع الطرق، ومذهب أهل الحديث والأثر.

### أ - مذهب أهل الحديث والأثر

بعد كماله وتحوله إلى صناعة، انقسم الفقه إلى طريقتين :

(16) في **التعريف** (ص 304)، اكتفى ابن خلدون بأن ينسب إدخال **الموطأ** إلى الأندلس والمغرب إلى يحيى الليثي، في حين أن ابن عبد البر قال في هذا العالم : "وبه وبعيسى بن دينار انتشر مذهب مالك، وانتمى الناس إلى سماع **الموطأ** من يحيى، وأعجبوا بتقليده، فقلدوه وتبعوه" (القاضي عياض، **المدارك**، ج. 2، ص 536، ج. 3، ص 18 ؛ المقري، **نفح الطيب**، تحقيق إحسان عباس، بيروت، 1968/1388، ج. 2، ص 46).

(17) لمزيد التوسع، انظر كتابنا **المذهب المالكي بالغرب الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري - الحادي عشر الميلادي**، تبر الزمان، تونس، 2004، ص 66.

- طريقة أهل الرأي والقياس، وهم أهل العراق الأحناف، هؤلاء الذين قل لديهم الحديث، لاسيما أن أبا حنيفة تشدد في شروط الرواية، فلم يصح لديه فيما قيل إلا سبعة عشر حديثا.

- طريقة أهل الحديث وهم أهل الحجاز الذين كانوا أكثر رواية للحديث من أهل العراق، لأن المدينة دار الهجرة، ومأوى الصحابة [18]. ويمثل مالك الطريقة الحجازية [19]. لهذا السبب كان الأثر أكثر معتمد المالكية. فهم "ليسوا بأهل نظر". فيما كان الحنفية "أهل النظر والبحث" [20].

هذا هو التصنيف الشائع والمعمول به عموما لدى قدامى المسلمين ومحدثيهم. إلا أننا نرى مثلا أن ابن قتيبة يصنف مالكا ضمن أهل الرأي، فيما ينقل ابن خلكان أن مالكا يعترف باستعمال رأيه ويندم على ذلك [21]. وربما ساهم هذا المعطى في جعل الشيخ الفاضل ابن عاشور يستنتج أن الرأي معمول به لدى المذاهب الأربعة، لكن مع اختلاف في اتساع دائرته لديها، ويتزعمها في ذلك المذهب الحنفي، ويليه المذهب المالكي، ثم المذهب الشافعي، وأخيرا المذهب الحنبلي [22]. وهو الرأي الأقرب إلى الواقع فيما يبدو.

على أن المذهب المالكي "اختص بزيادة مدرك آخر للأحكام غير المدارك المعتبرة عند غيره، وهو عمل أهل المدينة" [23]. وللرد على الذين أنكروا هذا الأصل، لاحظ ابن خلدون أن مالكا لم يعتبره بمعنى إجماع

(18) **المقدمة**، ص 282 - 283.

(19) كما يمثلها من بعده الشافعي وأحمد بن حنبل (**المقدمة**، ص 280).

(20) **المقدمة**، ص 289.

(21) ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، تحقيق إحسان عباس، بيروت، د. ت، ج. 4، ص 137 - 138.

(22) الشيخ الفاضل ابن عاشور، **المحاضرات المغربيات**، تونس، 1974، ص 92 - 93.

(23) **المقدمة**، ص 284.

أهل المدينة أي الاتفاق على الأمر الديني عن اجتهاد، بل بمعنى اتباعه الجيل بالمشاهدة للجيل السابق [24].

رد أبو زهرة على هذا التدقيق، واحتج بأن القاضي عياض كان يستعمل في نفس الوقت العبارتين، أي عمل أهل المدينة وإجماعهم، وبنفس المعنى [25].

### ب - المذهب المالكي متنوع الطرق

ميز ابن خلدون في الفروع المالكية بين طرق أربعة، وهي: الطريقة القيروانية، والطريقة القرطبية، والطريقة البغدادية. وقد فصل عبد المجيد تركي الحديث عنها [26]. إلا أنه تغاضى عن الطريقة الرابعة، نعني المصرية، وهي التي ذكر ابن خلدون سندها بشيء من التفصيل. وكانت في الإسكندرية في بني عوف، وبني سند وابن عطاء الله، ويواصل ابن خلدون قائلا : "ولم أدر عمن أخذها أبو عمرو بن الحاجب" [27]. وهذا يعني أن الطريقة المالكية المصرية كانت متفرعة إلى تيارين: تيار بالإسكندرية، وتيار بالفسطاط. ومن جهتنا استنتجنا أيضا حضور تيارين في الطريقة بإفريقية: تيار قيرواني تأثر بشخصية سحنون التي تميل إلى التصلب، وتيار مال إلى الاعتدال تركز بمدينة تونس [28].

(24) **المقدمة**، ص 284. على أن ابن خلدون في ص 287 يذكر أن جمهور العلماء اتفقوا على أربعة أصول للفقه، وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس، ثم يقول : "وقد ألحق بعضهم أدلة أخرى لا حاجة بنا إلى ذكرها لضعف مداركها وشذوذ القول فيها". ولا ندري هل أن هذا الرأي ينطبق على أصل عمل أهل المدينة الذي سعى ابن خلدون إلى الدفاع عنه.

(25) القاضي عياض، **المدارك**، ج. 1، ص 66 - 71 ؛ أبو زهرة، "ابن خلدون والفقه والقضاء". في أعمال مهرجان ابن خلدون، المنعقد بالقاهرة من 2 إلى 6 جانفي 1962، القاهرة، 1962، ص 611 - 638، ص 624 - 625.

(26) عبد المجيد تركي، "كيف يفسر ابن خلدون ظاهرة ازدهار العلوم الدينية وركودها بالمغرب والأندلس ؟". في **أعمال ندوة ابن خلدون**، المنعقدة بالمغرب من 14 إلى 17 فيفري 1979، الرباط، 1981، ص 257 - 276، ص 271 - 272.

(27) **المقدمة**، ص 285 - 330.

(28) انظر كتابنا المذكور، ص 235 - 236.

### ج - مذهب البداوة

يرى ابن خلدون أن المذهب المالكي هو مذهب البداوة، بما أنه نشأ في وسط بدوي وهو الحجاز، وانتشر بين أهل الغرب الإسلامي الذين تغلب عليهم البداوة [29]. وقد بينا في مكان آخر أن المدينة خلال القرن 2 هـ/8 م، تاريخ ظهور الفقه المالكي، كانت مركزا حضريا مشعا، وأن المغرب الإسلامي خلال فترة الوسيط الأعلى، كان يعيش تحضرا لاسيما في عدد هام من مناطقه. وهذا يعني أن الاتفاق بين الغرب الإسلامي والمدينة يخص آنذاك التحضر وليس البداوة. فالراجح أن ابن خلدون، عندما فسر انتشار ذلك المذهب بالمغرب، انطلق من الفترة المعاصرة له حيث غلبت البداوة عليه بعد زحف بني هلال، كما غلبت آنذاك على المدينة والحجاز أيضا [30].

وبحكم بداوته، ظل المذهب المالكي في نظر ابن خلدون "غضا لم يأخذه تنقيح الحضارة وتهذيبها، كما وقع في غيره من المذاهب" [31]، وهذا يعني أنه لم يعرف تطورا.

### د - عدم تطور المذهب المالكي

فسر أبو زهرة كون المذهب المالكي ظل "غضا"، بأن مسائله لم تُنقَّحْ كمذهب العراقيين. ورد على ذلك بالقول بأن المذهب المالكي "نقح وخرج عليه الكثير، واستنبطت أصوله وفرعوا عليها..." [32]، وهو أمر لا يغيب عن ابن خلدون.

إضافة إلى هذا، تحدث هذا العالم ضمنيا عن تطور للمذهب المالكي من الناحية الفقهية : كان ذلك عند تعريفه بمؤلفات المالكية وترتيبها

---

(29) **المقدمة**، ص 285.

(30) انظر كتابنا المذكور، ص 66 - 67

(31) **المقدمة**، ص 285.

(32) أبو زهرة، "ابن خلدون"، ص 627 - 629.

حسب تسلسلها الزمني. فقد مر ذلك المذهب بمرحلة بداية التأصيل لاسيما مع تأليف الموطأ، ثم مرحلة التوسع في تجميع فروع المذهب مع تأليف **الواضحة والمستخرجة والمدونة والنوادر والزيادات**، ثم مرحلة تبسيط المذهب واختصاره وشرحه مع ظهور المختصرات والشروح [33].

## 3 - من المؤلفات في الفقه المالكي

لئن سجل ابن خلدون غياب المغاربة والأندلسيين في التأليف في أصول الفقه، بما أنه قصر ذلك على الشافعية والحنفية والأشاعرة والمعتزلة [34]، ورأى أن حظ المالكية قليل في الخلافيات، فإنه اعترف لهم بالبراعة في التأليف في فروع الفقه. فقد حصلت لهم ملكة راسخة ساووا بها المشارقة وربما فاقوهم فيها أحيانا. وفي هذا الإطار توسع ابن خلدون جزئيا في الحديث عن ثلاثة مؤلفات فقهية، وهي **الموطأ** لمالك بن أنس، **والمدونة والمختلطة** لسحنون بن سعيد، **والنوادر والزيادات** لابن أبي زيد القيرواني.

### أ - الموطأ

حض على تأليفه الخليفة أبو جعفر المنصور (136 - 754/158 - 775) [35]، وهي رواية نجدها لدى القاضي عياض مثلا [36]، فيما تنسب ذلك روايات أخرى إلى المهدي (158 - 775/165 - 785) [37]، وحتى إلى هارون الرشيد [38].

(33) ولمزيد التوسع، انظر كتابنا المذكور، ص 186 - 224.

(34) **المقدمة**، ص 288. وقد رد عليه عبد المجيد تركي بالقول بأن الباجي وابن حزم ألفا في أصول الفقه ("كيف يفسر"، ص 269).

(35) **التعريف**، ص 301.

(36) **المدارك**، ج. 1، ص 192، ابن فرحون، **الديباج المذهب**، مصر، 1932/1351، ط. 1، ص 25.

(37) كذّب محمد كامل حسين هذه الرواية (مقدمة **موطأ مالك بن أنس**، نشر م. ف. عبد الباقي، مصر، 1951، ص زك).

(38) السيوطي، **تزيين الممالك**، مصر، 1907/1325، ط.1، ص 46.

أكمل تأليفه فيما يقال في أربعين سنة [39]. وهو يحتوي 300 مائة حديثا أو نحوها [40]، وهو عدد لم يذكره الزرقاني في شرحه عندما تحدث عن الاختلاف في عدد الأحاديث بين روايات **الموطأ** [41].

ومن الروايات التي أشار إليها ابن خلدون، نذكر رواية الشافعي، ورواية ابن وهب، ورواية مطرف بن عبد الله اليساري، ورواية ابن القاسم التي رواها سحنون بإفريقية [42]، ورواية الليثي التي أدخلها صاحبها إلى الأندلس والمغرب، والتي تم الاقتصار عليها لا غير، فيما هجرت الروايات الأخرى [43].

عندما عين ابن خلدون لتدريس الحديث بمصر، قرر كتاب **الموطأ** للقراءة في هذا الدرس. وقد نوه في درسه بهذا الكتاب وبأحاديثه. فهو "من أصول السنن، وأمهات الحديث، وهو مع ذلك أصل مذهبنا الذي عليه مدار مسائله ومناط أحكامه، وإلى آثاره يرجع الكثير من فقهه" [44]. كما ذكر أن الأمة "تلقت هذا الكتاب بالقبول في مشارق الأرض ومغاربها، وطال ثناء العلماء في كل عصر عليه، ولم يختلف في ذلك اثنان". ثم استشهد بما قاله الشافعي وعبد الرحمان بن مهدي فيه : "ما في الأرض كتاب بعد كتاب الله أنفع منه" [45]. وهنا أيضا تبرز نزعة ابن خلدون إلى القيام بوظيفة الداعية إلى المذهب المالكي.

---

(39) **التعريف**، ص 302. هذه الرواية نجدها أيضا لدى القاضي عياض (**المدارك**، ج. 1، ص 195).

(40) **المقدمة**، ص 282.

(41) ذكر خمسة أقوال : أولها 500، ثانيها 700، ثالثها 1000 ونيف، رابعها 1720، خامسها 666 ؛ نقلا عن ناشر مقدمة ابن خلدون، ص 282، هامش عدد 1.

(42) **التعريف**، ص 303 - 304.

(43) **التعريف**، ص 304. لاحظ أبو زهرة أن ابن خلدون نسي رواية محمد بن الحسن الشيباني التي ظلت مشهورة بالشرق ("ابن خلدون"، ص 618).

(44) **التعريف**، ص 297.

(45) **التعريف**، ص 302.

أمـا في **المقـدمـة**، فـأهم مـا قـال ابن خلدون حـول **الموطأ** مـا يلي: "وكتب مالك رحمـه الله كتاب **الموطأ** وأودعه أصول الأحكام من الصحيح المتفق عليه، ورتبه على أبواب الفقه" [46]. **فالموطأ** إذن كتاب حديث وفقه.

## ب - المدونة والمختلطة

حـول تأليفـهما، ذكر ابن خلدون الرواية المتداولة التي نجدها كاملة لدى القـاضي عيـاض [47]. على أن ابن خـلدون يختم هـذه الرواية، وإثر الحديث عن رفض أسد بن الفرات إصلاح أسديته على **مدونة** سحنون، قـائلا : "فترك الناس كتابه واتبعوا **مدونة** سحنون على ما كـان فيها من اختلاط المسائل في الأبواب، فكانت تسمى **المدونة والمختلطة**" [48].

أما القاضي عياض فهو يذكر أن سحنون هذب كتابه وبوبه، وألحق فيه من خلاف كبار أصحاب مالك، وذيل أبوابه بالحديث والآثار، إلا كتبا منها مـفـرقـة بقيت على أصل اختـلاطها في السمـاع. فهذه المجموعة الأخيرة من الكتب تقابل **المختلطة**، كما تقـابل **المختلطة** المسودة الأولى من الكتب التي تلقاها سحنون عن ابن القاسم. أما الكتب التي بوبها سحنون وذيلها بالآثار، فهي تقابل **المدونة**. ويبدو أن أبو زهرة قد التبست عليه الأمـور عندما رد على ابن خلدون في هـذه النقطة وربط عبارة "الخلط" بالإضافات التي أدخلها سحنون على كتبه، لاسيما ما يخص إضافة أقوال أصحاب مالك وخلطها بأقوال مالك [49].

---

(46) **المقدمة**، ص 281.

(47) **تراجم أغلبية مستخرجة من مدارك القاضي عياض**، جمع وتحقيق محمد الطالبي، تونس، 1968، ص 58 - 61.

(48) **المقدمة**، ص 285.

### ج - النوادر والزيادات

يمكن الاطمئنان عموما إلى ما ذكره ابن خلدون حول هذه الموسوعة الفقهية، وذلك بالنظر إلى الاستنتاجات التي خرج بها ميكلوش موراني حولها [50]. ففي **النوادر** وكما ذكر ابن خلدون"جمع ابن أبي زيد جميع ما في الأمهات من المسائل والخلاف والأقوال...فاشتمل على جميع أقوال المذاهب، وفرغ الأمهات كلها في هذا الكتاب"، مع استثناء **مدونة** سحنون طبعا.

وبعد مرحلة التوسع في تجميع فروع المذهب، تأتي مرحلة اختصاره وشرحه، فظهرت المختصرات منها **مختصر** ابن أبي زيد على **المدونة**، وخاصة **تهذيب** البراذعي الذي اعتمد عليه أهل إفريقية "وتركوا ما سواه"، ثم جاء **مختصر** أبي عمرو بن الحاجب الذي لخص فيه طرق أهل المذهب في كل باب، وعدد أقوالهم في كل مسألة، فجاء كالبرنامج للمذهب [51]. وقد أدخل أبو علي ناصر الدين الزواوي هذا **المختصر** إلى المغرب في أواخر القرن 7 هـ / 13 م، فعرف أولا في بجاية ومنها انتقل إلى سائر الأمصار المغربية. وعليه يعتمد طلبة الفقه بالمغرب ويتداولون قراءته. وحتى يتمكن الطلبة من الاستفادة منه، شرحه بعض فقهاء تونس مثل ابن هارون؛ على أن أفضل هؤلاء في هذا الشأن هو أبو عبد الله محمد بن عبد السلام، شيخ ابن خلدون [52].

## 4 - ابن خلدون فقيه ؟

قدم ابن خلدون تعريفا جيدا للفقه، فهو "معرفة أحكام الله تعالى في أفعال المكلفين بالوجوب والحذر والندب والكراهة والإباحة، وهي

(50) **دراسات في مصادر الفقه المالكي**، نقله عن الألمانية جماعة من الباحثين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988/1409، ط. 1، ص 68 وما يليها. وقد حقق **النوادر** جماعة من الباحثين المغاربة، بيروت، 1999.

(51) **المقدمة**، ص 285.

(52) **المقدمة**، ص 286، على أن المغاربة كانوا يستعملون أيضا **تهذيب** البراذعي.

متلقاة من الكتاب والسنة وما نصبه الشارع لمعرفتها من الأدلة. فإذا استخرجت الأحكام من تلك الأدلة قيل لها فقه" [53].

نشأ ابن خلدون في بيئة فقهية مالكية. حفظ القرآن ودرس الحديث وأخذ الفقه بتونس عن جماعة منهم أبو القاسم محمد القصير الذي قرأ عليه ابن خلدون **تهذيب** البراذعي، **ومختصر المدونة**، "وتفقه عليه"؛ وأبو عبد الله بن عبد السلام الذي أفاد كثيرا ابن خلدون وسمع منه **موطأ** مالك [54]. كما استفاد ابن خلدون من العلماء الذين صحبوا أبا الحسن المريني عندما ملك إفريقية بين 748 - 1347/750 - 1349، ومن علماء فاس أيضا إثر رحلة ابن خلدون إلى المغرب الأقصى [55].

ورغم أنه لم يؤلف في الفقه، ولم تؤثر عنه آراء فقهية معينة [56]، ربما باستثناء فتواه حول كتب ابن عربي وابن سبعين، فإنه كان يصف نفسه ب"الشيخ الرئيس الفقيه الجليل المدرس" [57]. كتب أيضا السلطان مولاي زيدان صاحب مخطوطة **لباب المحصل** أن الفقه "غلب عليه (ابن خلدون) واشتهر به" [58]. بل إن ابن الأحمر في إحدى مراسلاته سنة

(53) **المقدمة**، ص 283، انظر أيضا ص 277 - 288.

(54) **التعريف**، ص 19 - 305.

(55) **التعريف**، ص 19 - 20، 56 - 66.

(56) أبو زهرة، "ابن خلدون"، ص 634. أما في ص 611 فهو يذكر أن لابن خلدون آراء في الفقه، دون أن يعرّفنا بها. انظر أيضا عمر فروخ، "موقف ابن خلدون من الدين ومن القضايا الدينية"، في **اعمال مهرجان ابن خلدون**، القاهرة، 1962، ص 359 - 414، ص 395. من جهة أخرى، بحثنا عن فتاوى لابن خلدون في **جامع الأحكام** للبرزلي وفي **المعيار المعرب** للونشريسي، فلم نعثر على واحدة، ربما باستثناء خبرين نسبهما الونشريسي إلى ابن خلدون؟ لهما صبغة تاريخية (**المعيار المعرب**، أشرف على تخريجه محمد حجي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1981، ج 1، ص 22، ج. 12، ص 224). ولا ندري هل أن غياب فتاوى منسوبة إلى ابن خلدون في هاتين الموسوعتين يعود إلى عدم شهرته ببعض الفتاوى، أم إلى إعراض الفقهاء عنه ؟

(57) عبد الرحمان بدوي، **مؤلفات ابن خلدون**، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1979/1399، ط. 2، ص 42 - 43. أما ابن الخطيب، فهو يطلق عليه عدة ألقاب من جملتها "الفقيه الجليل". ورد ذلك في إحدى رسائله المؤرخة في 1364/766 (**التعريف**، ص 92).

(58) عبد الرحمان بدوي، **مؤلفات**، ص 38.

777 - 1375/778 - 1376 ذكـــر أن لابن خـلدون مناهج طريفـــة في العلوم الدينية تخول له بأن يكون مجتهدا [59].

إذا أضـفنا إلى هذا أن ابن خلدون ولي قـضـاء المالكيـة بمصر خـلال سنوات - بصفة متقطعة -، وأنه كان يدرس الفقه المالكي هناك، فإنه يمكن القبـول بوصف ابن خلدون بالـفقيـه ؛ ولا ندري هل يمكـننا هذا الرأي من مناقشة أبو زهرة. فقد ذكر أنه "لم يثبت أن ابن خلدون كان فقيها" [60].

ذكر أيضا هذا الباحث أن حيـاة ابن خلدون منذ بلوغه العشرين من عمـره، إلى أن بلغ الثامنة والخمسين، لم يكن للفقـه حظ فيـها، بما أنه اهتم بالسيـاسة وانشـغل عن الفقه انشـغالا كامـلا. ولم يعد إليـه إلا عندما دخل إلى مصر سنة 1355/784 [61].

يمكن القبول بهـذا الرأي بصفة عامة، رغم أن عبـارة الانشغال الكامل عن الفـقـه لا تخلو من مـبـالغـة. فـاهتـمـام ابن خـلدون بالسـيـاسـة في تلك الفـتـرة لم يكـن مـتـواصـلا، إذ أن هـذا العـالم لا يسـتـقـر عـلى حـال ؛ ثم إنه ولي آنذاك بعـض الوظائف القـضـائيـة مـثل المظالم بفـاس قبل تحـوله إلى غرناطة سنة 1362/764 [62]، كما تعـاطى الخطابة بجامع القصبة ببجاية،

(59) ذكر ذلك عبد السلام شـدادي في "Ibn Khaldûn vu par ses contemporains, I, la période maghrébine", dans *Rivages* (Casablanca), n° 2, mai 1993, pp.36-40 .

(60) أبو زهرة، "ابن خلدون"، ص 633 - 634 ؛ أما في ص 611 فقد ذكر أن ابن خلدون لم يكن فقيها متقنا، وهو الرأي الأقرب إلى الواقع فيما يبدو لنا.

(61) أبو زهرة، "ابن خلدون"، ص 613، فسّر هذا البـاحث بشيء من المبالغة عـودة ابن خلدون إلى الفقه بمصر بجريه وراء الرئاسة، بما أنه رأى الرئاسة في الفقه وأهل الفقه (ص 614).

(62) يبـدو أن جورج لابيكا قد بالغ عندما ذكر أن ابن خلدون عـاش معظم حيـاته في مـزاولة القضـاء المالكي ("تبـاشير اجتمـاعيات الدين عند ابن خلدون"، في **دراسات عـربية**، عدد 6، أفريل 1986، ص 87 - 105، ص 90 هامش 7). من ناحية أخـرى ذكـر ابن الخطيب أن ابن خلدون كـان يكره الظلم، وربما في هذا إشارة إلى طريقته في القـضاء المبنيّة على الصـرامة والنزاهة، وهي الطـريقة التي طبـقـهـا أيضا بمصر(نقلا عن عبـد السلام شـدادي في مـقـاله المذكور، ص 39).

وتدريس العلوم الدينية هناك لاسيما الفقه [63] وكذلك بمدينة تونس. فعندما عاد من الجزائر إلى تونس سنة 1378/780، انهال عليه طلبة العلم وانفضوا من حول محمد بن عرفة [64]. فكان هذا من بين أسباب توتر العلاقة بينه وبين ذلك الإمام [65].

وبصفة عامة عدة أسباب جعلت العلاقة متوترة بين ابن خلدون وفقهاء المالكية، نذكر منها عنايته بالفلسفة وتوجهه العقلاني، وتبنيه لبعض التدقيقات الخاصة حول العقيدة، واعتراضه على طريقة تعليم الفقه المالكي بالمغرب ومناداته بإصلاحه [66]، وقوله بصحة نسب الفاطميين [67]، ووصفه للمذهب المالكي بالبداوة ولأهل المغرب بكونهم "بادية غفل من الصنائع إلا في الأقل" [68]، وشدة إعجابه بحضارة العراق، ومدحه المبالغ فيه لأبي حنيفة إذ قال فيه : "ومقامه في الفقه لا يلحق شهد بذلك أبناء جلدته، وخصوصا مالك والشافعي" [69]، ومدحه لكشاف الزمخشري وتشجيعه على الاطلاع عليه [70]، وقوله بأن للشافعي قدما راسخة في الناسخ والمنسوخ من حديث الرسول ﷺ [71]، وأن بني عبد الحكم وابن القاسم وأشهب أخذوا عنه في مصر [72]، وتأكيده تفوق الشافعية والحنفية على المالكية في التأليف في أصول الفقه

(63) **التعريف**، ص 98. انظر أيضا Yves Lacoste, *Ibn Khaldoun, naissance de l'histoire, passé du tiers - monde*, Paris, 1966, p 247.

(64) عبد الرحمان بدوي، **مؤلفات**، ص 17.

(65) حول هذه المسألة، انظر Saad Ghrab, "Réflexions à propos de la querelle Ibn Arafa Ibn Khaldûn, dans *Les Cahiers de Tunisie*, no 139-140, 1er- 2ème trimestres 1987, pp 45-70.

(66) **المقدمة**، ص 330.

(67) **المقدمة**، ص 285، وهو يتفق في هذه النقطة مع المقريزي.

(68) **المقدمة**، ص 289.

(69) **المقدمة**، ص 284.

(70) **المقدمة**، ص 279.

(71) **المقدمة**، ص 280.

(72) **المقدمة**، ص 284.

وفي الخلافيات وغيرها [73]. ومن جهة أخرى أنكر ابن خلدون التحريف في الكتاب المقدس لاسيما العهد العتيق [74].

فمجمل هذه الآراء التي تتجاوز في الحقيقة زمانه كانت لا تروق للمالكية [75]، لذلك من الطبيعي أن يناصبوا صاحبها العداء، رغم أنهم لم يتهموه بالزندقة. ونشير هنا إلى أن جل الباحثين اتفقوا على تدين ابن خلدون وعمق إيمانه [76].

## خاتمة :

عبقرية ابن خلدون تتمثل أساسا في قدرته الخارقة على حسن التنظير والربط بين الظواهر وحسن التأليف بينها. إلا أن الإيغال في التنظير يوقع أحيانا في بعض الهنات، مثل قلة الدقة مثلا فيما يتعلق بعدد أحاديث **موطأ** مالك، أو إهمال بعض الجزئيات الهامة مثلا ما يخص أهمية دور يحيى بن يحيى الليثي في نشر المذهب المالكي بالأندلس، أو إطلاق بعض الأحكام التي لا تخلو من تسرع، مثل القول بأن المذهب المالكي هو مذهب البداوة. فابن خلدون في هذا الرأي انطلق من معطيات بيئته المتأخرة وفسر ظاهرة وقعت في بيئة مغايرة وسابقة، أو القول ضمنيا بأن المذهب المالكي لم يعرف تطورا، وهو قول لا يخلو من خطورة.

(73) **المقدمة**، ص 289.

(74) عند التأليف، كان ابن خلدون يستعمل بصفة مباشرة نسخة من ذلك الكتاب، انظر مثلا Joseph Cuoq, "La religion et les religions (judaïsme et christianisme) selon Ibn Khaldoun", dans *Islamochristiana*, no 8, 1982, pp 107-128, pp 117-120.

(75) هذه الآراء يمكن أن يتعرف عليها معاصروه سواء إثر قراءة **المقدمة** أو حتى عند حضور دروسه أو مجالسته.

(76) انظر على سبيل المثال ما كتبه إيف لاكوست حول المسالة في كتابه المذكور أعلاه، ص 244 - 246.

فشهرة **مقدمة** ابن خلدون وتداولها لدى الباحثين، وثقتهم في محتواها، جعلتهم يخرجون بأفكار سلبية حول المذهب المالكي، ويضعونه في قفص الاتهام، وبالتالي وصفه بالتحجر والتصلب والانغلاق (77)، وذلك بخلاف المذهب الحنفي مثلا.

وعموما فإن الأخبار التي مكننا منها ابن خلدون حول المذهب المالكي تبدو قليلة الطرافة. فالراجح أنه كان يستعمل كثيرا **مدارك** القاضي عياض رغم أنه لم يذكرها، وهنا نلتقي مع إيف لاكوست عندما ذكر أن طرافة الفكر الخلدوني لا تظهر على المستوى الديني، بل إنها تبرز على مستوى تفكيره العقلاني الفلسفي (78).

فابن خلدون، الفقيه والمؤرخ والفيلسوف وواضع علم الاجتماع، هو مفكر حر حاول تجاوز قيود بيئته المحافظة، فعجز بما أن مجتمعه رفضه، فرأى في الهجرة إلى مصر السبيل لتحقيق أحلامه بما أنه كان شديد الإعجاب بحضارة الشرق، فصدمه الواقع هناك، واستنتج أن الدين والتدين يمثلان خير علاج لمأساته، وبذلك مال إلى التصوف. تحول ابن خلدون أيضا إلى داعية للمذهب المالكي. ولا ندري هل أن قيامه بهذه الوظيفة يعبر عن حب صادق لمالك كما رأى محجوب بن ميلاد أم عن نوع من الانتهازية قصد التقرب من حكام مصر ؟

(77) انظر مثلا Yves Lacoste, *Ibn Khaldoun*, p 260

(78) Yves Lacoste, *Ibn Khaldoun*, p 244.